الانعكاسات الجبائية لطرق الاهتلاك على المردودية المالية للمؤسسة دراسة من منظور جبائي –حالة مؤسسة (ENAG) –

أ.مامش يوسف

جامعة الجزائر 03

ملخص:

لقد أضحى الانفتاح الاقتصادي ، في ظل الحركية التي يشهدها الاقتصاد العالمي ، أهم ما يميز التوجه الحالي للاقتصاد الجزائري ، و يتجلى هذا من خلال سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ،علاوة على إبرامها لعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (ديسمبر 2001) ، الأمر الذي يتمخض عنه فتح الأسواق الجزائرية أمام المؤسسات الأجنبية ، مما ينجر عنه وقوع المؤسسات الجزائرية تحت هاجس المنافسة في عقر دارها ، وحتى تتمكن المؤسسات الجزائرية من ضمان الاستمرار و البقاء،و تحقيق النمو و الرفع من قدرتها التنافسية، أصبحت ملزمة بتحسين مستوى أدائها ، وتحسين الأداء يقتضي القيام بمتابعة و تحسين مؤشراته (les indices de performance) ، التي من ضمنها نسب المردودية (les ratios de rentabilité) ، و من بين نسب المردودية تبرز نسبة المردودية المالية ،حيث تعد هاته الأخيرة من أهم المعطيات لقياس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح و مكافأة كل وحدة نقدية مستثمرة من الأموال الخاصة ،فهي تساهم في تعزيز التمويل الذاتي الذي يعين المؤسسة على تجديد وسائل إنتاجها و تطويرها ،كما أنها تساهم في زيادة ثروة المساهمين وكذا زيادة قيمة المؤسسة .

المقدمة العامة

بما أن المردودية المالية تتحدد على أساس تركيبة هيكل رأسمال المؤسسة و بناء على النتيجة المحققة من قبل المؤسسة ، وباعتبار هاته الأخيرة نظاما مفتوحا يؤثر و يتأثر بمحيطه الخارجي الذي من ضمن مكوناته السياسة الجبائية، فإن لهاته الأخيرة تأثيرا و انعكاسا على المؤسسة من حيث سياستها التمويلية ، تسييرها و نتيجة نشاطها، أو بالأحرى على مردوديتها المالية .

و في هذا الإطار حاولنا من خلال هذا البحث دراسة المردودية المالية من منظور جبائي في شقه المرتبط بالاهتلاكات. حيث تعتبر أقساط الاهتلاكات على الصعيد الجبائي، بمثابة أعباء قابلة للخصم من الربح الخاضع للضريبة على الأرباح ، و هذا بالطبع طبقا لبعض الشروط الموضوعية و الشكلية التي يجب أن تستوفيها و في إطار طرق الاهتلاك المنصوص عليها من قبل التشريع الجبائي الذي لا يمكن الجزم من عدم خلوه من بعض النقائص، المتعلقة بعدم تبنيه لبعض طرق الاهتلاك الأخرى المطبقة في بلدان أخرى، و التي يمكن أن تمثل امتيازات جبائية يمكن استغلالها من قبل المؤسسات كطريقة الاهتلاك المؤجل،طريقة الاهتلاك المتناقص وفق مجموع أرقام السنوات (SYD) و كذا طريقة مضاعف الاهتلاك الخطي(DDB) ".

وفي هذا الإطارتتبلور معالم **الإشكالية الرئيسية** لبحثنا هذا على النحو الآتي:

ما مدى التأثير الجبائي لطرق الاهتلاك المتبناة على على المردودية المالية للمؤسسات الجزائرية ؟

وبعد القراءات الأولية المرتبطة بالموضوع نجد أن أكثر الإجابات ملاءمة للإشكاليتنا المطروحة هي **الفرضية** الآتية:

تعد طريقة الاهتلاك المتناقص من أحسن الطرق ، إذ أنها تسمح للمؤسسة من جهة بتخفيض نسبة الاقتطاع الضريبي ،و تمكنها من جهة أخرى من استرجاع المبالغ المستثمرة بسرعة كبيرة مقارنة بالطرق الأخرى للإهتلاك مما يؤدي إلى رفع قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة علاوة على التسيير الأمثل لخزينتها ،وهذا ما يعينها على تحسين مردوديتها المالية.

ويسعى هذا البحث إلى الوصول إلى **مجموعة من الأهداف**، نوجزها فيما يلي:

- السعي للإجابة على الاشكالية المطروحة و اختبار مدى صحة الفرضية المصاغة

- محاولة تسليط الضوء على نتائج التأثير الجبائي على نمط الاهتلاك المطبق في المؤسسة، و من ثم وقعه على مردوديتها المالية.
- محاولة الوقوف على بعض الامتيازات الجبائية التي يتيحها التشريع الجبائي الجزائري للمؤسسات وأثرها على المردودية المالية ، وكذلك بعض الامتيازات الجبائية الأخرى غير المسموح بها في التشريع الجبائي الجزائري ، و المطبقة في دول أخرى.

تتجلى **أهمية هذا البحث** في كون المردودية المالية من بين المؤشرات المالية التي تسعى المؤسسات إلى دراستها و تحليلها، و تعكف على تحسينها باعتبارها عاملا من العوامل التي تساهم في بقاء ،استمرارية ،نمو و تعظيم قيمة المؤسسة والرفع من قدرتها التنافسية، باعتبار أن هذه الأخيرة تعكس قدرة المؤسسة على الحفاظ بثبات، و بصفة إرادية على سوق تنافسي ومتنامي،حيث تحقق معدل ربح يساوي على الأقل المعدل المطلوب لتمويل أهداف المؤسسة، خاصة و أن أهم ما يميز النشاطات الاقتصادية في الوقت الراهن هو وقوعها تحت هاجس التنافس على الصعيد المحلي و الدولي .

كما أن الجانب الجبائي يعتبر من جملة المتغيرات الاقتصادية الهامة التي ينبغي على المؤسسة أخذها بعين الاعتبار لما له من تأثير على اتخاذ القرار الاستثماري و التمويلي و كذلك على التوازنات المالية للمؤسسة و مؤشرات أدائها، و التي من بينها المردودية المالية، وما اختلاف النتائج المتوصل إليها بشأن العلاقة بين هيكل رأس المال و قيمة المؤسسة من طرف MODIGLIANI و MILLER (الحائزان على التوالي على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1985 و 1990) عند إهمالهما ثم إدراجهما لعنصر الضريبة على أرباح الشركات إلا دليل على الأهمية التي يكتسيها الجانب الجبائي و من ثم ضرورة أخذه بعين الاعتبار ضمن وظائف التسيير المالي للمؤسسة .

و من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضية المذكورة آنفا، فسيتم التطرق إلى الموضوع من خلال النقاط الآتية:

1. أثر التغير في قسط الاهتلاك على المردودية المالية ،

2. التطرق باختصار للاطار المفاهيمي للطرق الثلاثة للاهتلاك (الاهتلاك الثابت ، الاهتلاك المتناقص بأنواعه الثلاثة و الاهتلاك المتزايد)

3. ثم حساب معدل المردودية المالية وفق مختلف طرق الاهتلاك

4. و في آخر المطاف القيام بالمفاضلة بين طرق الاهتلاك

و ينبغي التنويه إلى أن مقالنا سوف **يستند إلى دراسة حالة تطبيقية** لإحدى المؤسسات الجزائرية (ENAG) كنموذج لبيان أهمية العامل الجبائي ومدى تأثيره على المردودية المالية للمؤسسة خلال الفترة (2001-2005) . حيث تطبق المؤسسة موضوع الدراسة طريقة الاهتلاك الثابت ، و هذا بالرغم من أن التشريع الجبائي الجزائري يسمح لها بتغيير طريقة الاهتلاك و تطبيق طرق أخرى (كالاهتلاك المتناقص و الاهتلاك المتزايد) في ظل شروط محددة ، لذلك سنعمد إلى تغيير طريقة الاهتلاك و حساب أقساط الاهتلاك للفترة (2001-2005) بطرق الاهتلاك المتعارف عليها نظريا (الاهتلاك الثابت ، الاهتلاك المتناقص بأنواعه الثلاثة [بالمعاملات ، SYD و DDB]* و الاهتلاك المتزايد) لبعض الحسابات التي سمح المشرع الجبائي الجزائري من تغيير طريقة إهتلاكها،و التي تخص الاستثمارات المتعلقة مباشرة بالإنتاج وهذا حسب ما نصت عليه المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

و من أجل هذا فسوف تنصب دراستنا على العناصر الآتية و هذا تحت ظل الفرضية التالية :

المعدات و الأدوات ، تجهيزات المكتب : تمت الحيازة عليها في بداية شهر أفريل من كل سنة .

معدات النقل : تمت الحيازة عليها في بداية شهر جويلية من كل سنة .

1. أثر التغير في قسط الاهتلاك على المردودية المالية

* نشير إلى أن التشريع الجبائي الجزائري لا يسمح إلا بتطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات و ما إدراجنا لطريقتي SYD و DDB إلا لإثراء الدراسة و للمقارنة بين طرق الاهتلاك.

يمكن توضيح أثر التغير في قسط الاهتلاك من خلال العلاقة التالية الخاصة بحساب المردودية المالية :

$$RF= R.net/CP \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن :

CP: الأموال الخاصة ، R.net : النتيجة الصافية ،

RF : المردودية المالية

و يمكن إبراز النتيجة الصافية من خلال العلاقة التالية :

$$R.net = (Rt – Ct- Amt) (1-T)\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن :

Rt : النواتج ، Ct: التكاليف بدون الإهتلاكات ، T: معدل الضريبة على أرباح الشركات

و بتعويض العلاقة 2 في العلاقة 1 نجد:

$$RF= (Rt – Ct- Amt) (1-T)/CP \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

بافتراض أن قسط الإهتلاك تغير بقيمة **ΔAmt** فإن هذا التغير سيؤثر على المردودية المالية كما يلي:

$$Amt` = Amt + \Delta Amt \ldots\ldots(4)$$

حيث أن :

Amt`: قيمة قسط الإهتلاك الجديد ، Δ Amt: قيمة تغيير في قسط الاهتلاك

و بالتالي يمكن حساب النسبة الجديدة للمردودية المالية (**RF`**) بتعويض العلاقة (4) في العلاقة (3) فنجد:

$$RF`= (Rt – Ct- Amt`) (1-T)/CP$$
$$RF`= (Rt – Ct- (Amt +\Delta Amt)) (1-T)/CP$$
$$RF`= ((Rt – CT- Amt) (1-T) /CP - \Delta Amt /CP$$

$$\boxed{RF`= RF - \Delta Amt(1-T) /CP \quad \ldots..(5)}$$

من العلاقة رقم (5) نلاحظ بأن التغير في قسط الاهتلاك بقيمة ΔAmt يؤدي إلى التغير في معدل المردودية المالية بنسبة **(Δ Amt(1-T) /CP)** .

2. الاطار المفاهيمي للطرق الثلاثة للاهتلاك (الاهتلاك الثابت ، الاهتلاك المتناقص بأنواعه الثلاثة و الاهتلاك المتزايد)

طبقا للمادة 718 من القانون التجاري الجزائري، يعتبر تسجيل الإهتلاكات بصفة دورية أمرا إجباريا، حتى و إن لم تحقق المؤسسة نتيجة موجبة لكي تكون الميزانية صحيحة ، و من هذا المنطلق تقوم المؤسسة بالاحتفاظ بجزء من الأرباح سنويا في صورة أقساط إهتلاكات ناتجة عن توزيع تكلفة الاستثمار على المدة المقررة للانتفاع به ، هذه الأقساط يتم تحديدها بواسطة عدة طرق منها ما هو مسموح بتطبيقه من طرف التشريع الجبائي الجزائري ،و منها ما هو غير مرخص بتطبيقه ، و سوف نسعى عبر هذا المطلب إلى الإحاطة بأهم الطرق المتوفرة لحساب أقساط الإهتلاكات، مع الإشارة إلى تلك المسموح بها من طرف التشريع الجبائي الجزائري .

1.2. طريقة الاهتلاك الثابت(أو الخطي): (l'amortissement linéaire ou constant)

تتمثل هذه الطريقة في تطبيق أقساط إهتلاكات متساوية القيمة خلال المدة المحددة لاهتلاك الأصل الثابت، بحيث أنه عند انتهاء هذه المدة تصبح القيمة المحاسبية للأصل معدومة إلا في حالة كون الأصل محل إعادة تقييم قانونية . و بالتالي فهذه الطريقة تسمح بتوزيع مقدار الانخفاض في قيمة الأصل بطريقة متساوية خلال مدة اهتلاكه مما يفضي إلى تحمل أعباء ثابتة من دورة لأخرى.

يتم حساب قسط الاهتلاك الثابت لكل دورة ،وفق هذه الطريقة ، بقسمة القيمة الأصلية للأصل الثابت على المدة المقررة لاستعماله، أو بضرب القيمة الأصلية للأصل الثابت في معدل الاهتلاك الثابت(في ظل فرضية بأن القيمة المتبقية منعدمة) ، هذا الأخير يتم الحصول عليه بقسمة القيمة 100 على عدد السنوات المقررة لاستعمال الأصل [1].أي يتم حساب قسط الاهتلاك الثابت وفق العلاقة التالية :

$$\text{قسط الاهتلاك الثابت} = I_0 \div T = (I_0 \div 100) \times T$$

[1]Burlaud A; Eglemj Y et Mykitap, Dictionnaire de gestion:comptabilité ; finance; contrôle, foucher, Paris, 1999 , p:19

مع العلم بأن:

I_0: القيمة الأصلية للاستثمار. **T** : المدة المقررة لاستعمال الأصل (السنوات).

و حسب **التشريع الجبائي الجزائري** فإن الاهتلاك الخطي مسموح بتطبيقه بكل قوة على كل الأصول المعرضة للتدهور في قيمتها[1] .ويبدأ في تطبيقه منذ تاريخ دخول الأصل في الخدمة "mise en service" ، و عليه فإن الأصل الذي تمت حيازته أثناء السنة يتم حساب قسط اهتلاكه الأول بتطبيق قاعدة « التناسب الزمني»[2] "prorata temporis" مما يؤدي إلى تخفيض قيمة قسط الاهتلاك الأول لعدم الأخذ في الحسبان الفترة ما بين بداية الدورة المحاسبية و تاريخ الحيازة على الأصل، و نفس الملاحظة فيما يتعلق بقسط الاهتلاك الأخيرالذي يكون أيضا مخفضا مقارنة بأقساط الاهتلاك الثابتة العادية .

2.2. طريقة الاهتلاك المتناقص أو المتنازل: (l'amortissement dégressif ou décroissant)

تتمثل هذه الطريقة في تطبيق أقساط إهتلاكات ذات أهمية متناقصة [3]، بحيث تكون الأقساط الأولى بقيم كبيرة ثم تتناقص تدريجيا في الدورات اللاحقة . و بعبارة أخرى تسمح هذه الطريقة بزيادة قسط الاهتلاك في السنوات الأولى من عمر الأصل، هذا ما يسمح بتجديد الاستثمار في أقرب وقت ممكن على أن تتناقص قيمة هذه الأقساط فيما تبقى من المدة المقررة لاستعمال هذا الأصل.

و بالتالي تختلف طريقة الاهتلاك المتناقص عن طريقة الاهتلاك الثابت في كون أن أقساط الإهتلاكات غير ثابتة بل هي متناقصة القيمة من دورة لأخرى ، و يبرر هذاٍ بتناقص مردودية الأصل مع الزمن وارتفاع أعباء الصيانة الخاصة به مما يؤدي إلى تناقص الاستفادة من خدماته من دورة لأخرى، كما أن ظهور تكنولوجيا جديدة قد يؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسة مقارنة مع المؤسسات التي تستعمل التكنولوجيا الجديدة، لذلك فمن المنطق تشكيل أقساط إهتلاكات بقيم كبيرة خلال السنوات

[1]Article 147/1 du CIDTA modifié et complété par la loi n° 02-11 du 24/12/2002.
[2]www. Impot-dz.org / guide pratique des amortissements/ les techniques d'amortissement, 06/03/2006
[3]approfondie des sociétés, 2ème édition, LITEC, Paris, 2001 ,p:377

الأولى لأن ذلك يعكس وتيرة استهلاك الأصل كما يسمح للمؤسسة من تجديد استثماراتها في أقرب وقت ممكن و بذلك المحافظة على الأقل على قدرتها الإنتاجية.

مما سبق يمكن أن نستنتج بأن طريقة الاهتلاك المتناقص تسرع من وتيرة الاهتلاك في السنوات الأولى للأصل(أي تعظيم قيمة الدفعات الأولى) ،وهذا ما يؤدي بالمؤسسة إلى إحرازها لمزايا المالية و الجبائية التالية: [1]

– تتلخص المزايا المالية في كون الإهتلاكات بمثابة مصاريف وهمية لم تسدد فعلا ، وبالتالي ستجد المؤسسة ما يكافئها في خزينتها و يمكنها استعمال هذه المبالغ المتاحة للحيازة على استثمارات جديدة في أقرب وقت ممكن.

– أما المزايا الجبائية فتتمثل في الاقتصاد الضريبي المحقق من الربح غير الخاضع للضريبة، الناجم من رفع قيمة التكاليف التي أدت إلى تخفيض الوعاء الضريبي.

و يمكن التمييز بين ثلاثة طرق لحساب أقساط الاهتلاك المتناقص وهذا على النحو الموالي :

- **طريقة المعاملات** : **(la méthode des cœfficients)**.

حسب هذه الطريقة، فإن قيمة أقساط الإهتلاكات تتناقص عبر الزمن و ذلك" بتطبيق معدل ثابت على القيمة المتناقصة "[2] . و يتم حساب قسط الاهتلاك لكل دورة بموجب هذه الطريقة ، بتطبيق معدل ثابت على القيمة المتناقصة التي تمثل :

–القيمة الأصلية بالنسبة للسنة الأولى.

–القيمة المحاسبية الصافية فيما يخص السنوات القادمة.

أي أن معدل الإهتلاك الثابت لا يطبق على القيمة الأصلية و إنما يطبق على الرصيد المتبقي في حساب الأصل في نهاية كل دورة أي على القيمة المحاسبية الصافية.

و يتم الحصول على المعدل الثابت بضرب معدل الإهتلاك الخطي الموافق للمدة العادية المقررة لاستعمال الأصل، في معامل خاص به(يحدد عادة من طرف الإدارة الجبائية) يكون تبعا لمدة الحياة

[1]Bertrandon Jack et Collette Christine, Gestion fiscale et finances de l'entreprise, 2ème édition, édition PUF, Paris, 1989., op.cit , p:89

[2]Burlaud.A; Eglemj.Y et Mykitap, op.cit , p:14

المتوقعة لهذا الأصل ،بناء على طبيعة هذا الأخير وعلى الوضعية الاقتصادية[1] . وعليه يتحدد قسط الاهتلاك طبقا للعلاقة التالية:

$$AMT_t = (I_0 - \sum_{i=1}^{t-1} AMT_i) \frac{i}{T}$$

حيث أن: $t>0$

مع العلم بأن:

AMT_t: قسط الاهتلاك في الفترة t ، T:مدة حياة الاستثمار ،

I_0 : القيمة الأصلية للاستثمار i :معامل الاهتلاك المتناقص ،

$\frac{i}{T}$:معدل الاهتلاك المتناقص

إن تطبيق هذه الطريقة يفضي إلى قيمة باقية أكبر من الصفر عند نهاية المدة المقررة لاهتلاك الأصل ، ولتفادي هذا المشكل فإنه عندما يكون قسط الاهتلاك المتناقص أقل من القسط الموافق لحاصل قسمة القيمة الباقية على عدد السنوات المتبقية لاهتلاك الأصل ،يتم الاحتفاظ بالأقساط المساوية لهذا الحاصل طيلة المدة المتبقية لاهتلاك هذا الأصل ، مما يؤدي إلى العودة لتطبيق نظام الاهتلاك الخطي وهذا باعتبار القيمة المحاسبية الصافية (القيمة المتبقية) كقاعدة للإهتلاك و عدد السنوات المتبقية كمدة مقررة لاستعمال الأصل. و بعبارة أخرى عندما يكون المعدل الثابت الخاص بالإهتلاك المتناقص أقل من المعدل المساوي لحاصل (100÷ عدد السنوات المتبقية لاهتلاك الأصل) ، فإنه يتم تطبيق هذا المعدل الأخير على القيمة المتبقية وفقا لطريقة الاهتلاك الثابت.

- **طريقة مجموع أرقام السنوات: (SYD) "Sum of the years digits" "la méthode SOFTY"**

تعد طريقة مجموع أرقام السنوات – السارية المفعول بالولايات المتحدة الأمريكية – من بين الطرق المستخدمة لحساب قسط الاهتلاك المتناقص،حيث يسمح تطبيق هذه الطريقة تفادي الإشكال المترتب

[1]Boughaba. Abdellah, Comptabilité Générale, BERTI Editions , Alger, 2001,p:226

عن تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات و هذا فيما يخص تحديد المعاملات، إذ أن التشريع الجبائي الجزائري استنبط معاملات الاهتلاك المتناقص من التشريع الجبائي الفرنسي، رغم أن هذا الأخير غير هذه المعاملات لبعض أنواع الاستثمارات في السنوات الأخيرة، و ذلك لأن هذه المعاملات لا تحدد تبعا لطبيعة الاستثمار فقط ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار للوضعية الاقتصادية التي يمر بها البلد.

تسمح هذه الطريقة بالتعجيل من اهتلاك الأصل في السنوات الأولى من حياته على حساب السنوات الأخيرة ، حيث يتم حساب قسط الاهتلاك لكل دورة بموجب هذه الطريقة ، بتطبيق معدل متغير على القيمة الأصلية للاستثمار،ومنه يتحدد قسط الاهتلاك طبقا للعلاقة التالية: [1]

$$AMT_t = I_0 \times \{(T+1-t)/S\}$$

حيث أن: $t>0$

$$S = T\times(T+1)/2$$

مع

AMT_t: قسط الاهتلاك في الفترة t ، T: مدة حياة الاستثمار ، I_0 : القيمة الأصلية للاستثمار

S : مجموع أرقام سنوات مدة حياة الاستثمار ،حيث أن:

$$S= 1+2+\ldots+(T-1) + T = T\times(T+1)/2$$

ومنه يمكن الاستنتاج من خلال العلاقة السابقة بأن معدلات الاهتلاك تتناقص وفقا لمتتالية حسابية ، مما ينتج عنه تناقص قيمة أقساط الإهتلاكات أيضا وفقا لمتتالية حسابية نتيجة تطبيق المعدل المتغير على القيمة الأصلية.

- **طريقة الرصيد المتناقص المزدوج: ("DDB" Double Declining balance)**

تعتبر هذه الطريقة علاوة على الطريقة المذكورة آنفا من بين الطرق الأكثر شيوعا بالنسبة للطرق السريعة للإهتلاك ، و يتم حساب قسط الاهتلاك في ظل هذه الطريقة بإتباع نفس المبدأ الخاص

[1] خيرت ضيف و عبد العال أحمد رجب ،أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية ،بيروت،بدون سنة ، ص 183

بطريقة "الاهتلاك المتناقص بتطبيق المعاملات" غير أن المعدل الثابت للإهتلاك" DDB" يتم الحصول عليه بضرب معدل الاهتلاك الخطي في العدد اثنان (02)، وهذا على خلاف طريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات التي يحسب معدلها بضرب معدل الاهتلاك الخطي في معامل محدد مسبقا(غالبا من طرف الإدارة الجبائية)، وعليه يتم حساب قسط الاهتلاك حسب هذه الطريقة وفق العلاقة التالية:

مع العلم بأن:

$\mathbf{AMT_t}$: قسط الاهتلاك في الفترة $\mathbf{t}$ ، $\mathbf{T}$:مدة حياة الاستثمار ،

$\mathbf{I_0}$: القيمة الأصلية للاستثمار $\frac{\mathbf{2}}{\mathbf{T}}$:معدل الاهتلاك "DDB"

كما تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للأقساط الأخيرة، فنفس الملاحظة التي تم ذكرها في طريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات يتم تطبيقها بالنسبة لهذه الطريقة.

على صعيد التشريع الجبائي الجزائري ،تعتبر طريقة **الإهتلاك المتناقص بالمعاملات**، طبقا للمادة 174-2 من قانون الضرائب المباشرة ، طريقة استثنائية مسموح بتطبيقها لكل المؤسسات التي تفي بالشروط التالية:[1]

- يجب على المؤسسة أن تكون خاضعة للضريبة على أساس النظام الحقيقي فيما يخص الضرائب على الأرباح.
- يجب على المؤسسة إعلام الإدارة الجبائية بتطبيق هذه الطريقة برسالة طلب تبني طريقة الإهتلاك المتناقص، مرفقة بالتصريح السنوي للنتيجة، تحدد فيها طبيعة الاستثمار، تاريخ الحيازة

[1]Article 174-2/d du CIDTA modifié et complété par la loi n° 02-11 du 24/12/2002.

عليه و تكلفته، ويجب التنبيه أنه لا يمكن للمؤسسة عند تطبيق طريقة الاهتلاك العودة في ذلك طبقا لمبدأ ثبات الطرق.

- يجب أن تكون مدة حياة الأصل أكبر من 3 سنوات عند تاريخ الحيازة كما يجب أن يكون الأصل مذكورا ضمن قائمة الاستثمارات المحددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92- 271 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 1992/06/06.

و ينصب هذا الصنف من الإهتلاكات على الاستثمارات التالية:[1]

- الاستثمارات التي تساهم مباشرة في الإنتاج، باستثناء بنايات السكن ، الورشات ،المباني و المحلات المخصصة لممارسة نشاط المؤسسة .

- الاستثمارات التابعة لمؤسسات القطاع السياحي بما فيها المباني و المحلات المخصصة لممارسة النشاط السياحي باعتبارها من الاستثمارات الأساسية في المؤسسة.

و يتم حساب قسط الاهتلاك وفقا لطريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات، و حسب المادة رقم 174 فقرة 2، من قانون الضرائب المباشرة الجزائري، تحدد هذه المعاملات كالتالي :

- 1.5 **إذا كانت المدة العادية المقررة لاستعمال الأصل بين 3و4 سنوات**.
- 2.0 **إذا كانت المدة العادية المقررة لاستعمال الأصل بين 5و6 سنوات**.
- **2.5** إذا كانت المدة العادية المقررة لاستعمال الأصل أكثر من **6** سنوات.

وعلى عكس طريقة الاهتلاك الثابت،فإن التشريع الجبائي الجزائري لا يسمح بتطبيق قاعدة التناسب الزمني[2] بالنسبة لطريقة الاهتلاك المتناقص، أي أنه مهما كان تاريخ حيازة الأصل، فإن قسط الاهتلاك يحسب على أساس كل سنة « قسط الاهتلاك الكلي».و هذا على خلاف التشريع الجبائي الفرنسي و التونسي اللذان يحسبان قسط الاهتلاك على أساس قاعدة التناسب الزمني بالأشهر.

3.2 .طريقة الاهتلاك المتزايد أو المتصاعد: (l'amortissement progressif ou croissant)

[1]Article 174-2/ a du CIDTA modifié et complété par la loi n° 02-11 du 24/12/2002.

[2]www. Impot-dz.org /guide pratique des amortissement/techniques d'amortissements/amortissement dégressif, 06/03/2006

تكمن هذه الطريقة في تطبيق معدل اهتلاك متزايد تدريجياً مع مرور الوقت على القيمة الأصلية للاستثمار إلى أن تنعدم تماما.و في حقيقة الأمر هذا النوع من الاهتلاك قليل الاستعمال لأنه نادرا ما يتوافق مع أي وضعية اقتصادية و يمكن تبرير استعماله بالنسبة للاستثمارات المتحصل عليها عن طريق الأموال المقترضة التي تسدد بدفعات ثابتة.[1] حيث أن تسديد القروض كل سنة (الفوائد + قسط القرض)، و تزايد قسط الإهتلاك مع الوقت تسمح للمؤسسة أن تكون لها طريقة متزنة في تسديد أموالها المقترضة، و هذا ما يسمح بتخفيف عبء تسيير خزينة المؤسسة.[2]

يحسب قسط الاهتلاك حسب هذه الطريقة بضرب قاعدة الاهتلاك في نسبة يمثل بسطها عدد السنوات الموافقة لمدة استعمال الأصل، و يمثل مقامها مجموع أرقام مدة حياة الاستثمار، وبالتالي يتحدد قسط الاهتلاك طبقا للعلاقة التالية :

$$\text{قسط الاهتلاك المتزايد} = I_0 \times \frac{t}{\frac{T \times (T+1)}{2}}$$

مع العلم بأن:

T:مدة حياة الاستثمار ، I_0 : القيمة الأصلية للاستثمار ،

t: مدة استعمال الأصل

ويوضح البيانان التاليان قسط الإهلاك و القيمة الباقية (أو القيمة المحاسبية الصافية) حسب طريقة الإهتلاك المتزايد.

[1] Khafrabi Med Zine , Techniques comptables , 5ème édition , BERTI Editions,Alger, 2002 , p:320

[2] Boughaba. Abdellah, op.cit ,p:228

على مستوى التشريع الجبائي الجزائري ، يمكن تطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد على جميع أنواع الاستثمارات دون أي قيد أو شرط، وهذا شيء معقول لأن تطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد يعود بالفائدة على الإدارة الجبائية، (نظرا لارتفاع نسبة الاقتطاع الضريبي عند تحقيق المؤسسة لأرباح معتبرة خلال الدورة بسبب انخفاض قسط الاهتلاك السنوي المخصوم من الربح الخاضع للضريبة، خاصة خلال السنوات الأولىمن بداية نشاط المؤسسة، أو خلال السنوات الأولى من بداية استعمال الأصل، وبالتالي عدم استفادة المؤسسة من الاقتصاد الضريبي، و في هذه الحالة ويكأن المؤسسة تقوم بمنح إدارة الجباية قروضا بدون فائدة هي أولى بها) .

ولتبني هذه الطريقة يجب على المؤسسة أن تقوم بإدلاء كتابي تبين فيه اختيار هذه الطريقة التي لا رجعة فيها أثناء تقديم

التصريح بنتائج الدورة لمالية الختامية[1] . وعلى غرار طريقة الاهتلاك المتناقص فإن التشريع الجبائي الجزائري لا يسمح بتطبيق قاعدة التناسب الزمني بالنسبة لطريقة الاهتلاك المتزايد.

3. حساب المردودية المالية وفق مختلف طرق الاهتلاك

سيتم حساب معدل المردودية المالية على أساس النتيجة المحاسبية الصافية المتحصل عليها بناء على كل من طريقة الاهتلاك الثابت (التي تطبقها المؤسسة) ، طريقة الاهتلاك المتناقص (بالمعاملات ، SYD، DDB) و طريقة الاهتلاك المتزايد ، وهذا على أساس مجموع أقساط الاهتلاكات المحسوبة خلال الفترة (2001-2005) وفق كل طريقة، و الجداول التالية توضح معدل المردودية المالية المتحصل عليه بموجب كل طريقة :

الجدول رقم (01) : حساب المردودية المالية للمؤسسة بطريقة الاهتلاك الثابت(Lin)

الوحدة: 1 دج

[1]Article 174-3 du CIDTA modifié et complété par la loi n° 02-11 du 24/12/2002.

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
النتيجة الإجمالية للدورة	5 347 219	5 409 763	14 019 500	29 237 035	40 295 527
الضريبة على الأرباح	1 604 166	1 622 929	4 205 850	8 771 111	12 088 658
النتيجة الصافية (R.net)	3 743 053	3 786 834	9 813 650	20 465 925	28 206 869
الأموال الخاصة (CP)	422 950 993	352 583 690	480 713 059	282 626 779	308 862 814
معدل المردودية المالية (RF)	**0,90%**	**1,07%**	**2,04%**	**7,24%**	**9,13%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

الجدول رقم (02) : حساب المردودية المالية للمؤسسة بطريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات(Coef) الوحدة: 1 دج

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
النتيجة الإجمالية للدورة	5 347 219	5 409 763	14 019 500	29 237 035	40 295 527
أقساط الإهتلاك الخطي	363 385	1 199 361	2 514 883	3 915 306	4 495 850
النتيجة الإجمالية قبل الإهتلاكات	5 710 604	6 609 124	16 534 383	33 152 341	44 791 377
أقساط الإهلاك المتناقص بالمعا	**1 364 573**	**2 933 316**	**5 455 384**	**5 934 592**	**5 511 769**
النتيجة الإجمالية	4 346 031	3 675 807	11 078 999	27 217 750	39 279 607
الضريبة على الأرباح	1 303 809	1 102 742	3 323 700	8 165 325	11 783 882
النتيجة الصافية (R.net)	**3 042 222**	**2 573 065**	**7 755 299**	**19 052 425**	**27 495 725**
الأموال الخاصة (CP)	422 950 993	352 583 690	480 713 059	282 626 779	308 862 814
معدل المردودية المالية (RF)	**0,72%**	**0,73%**	**1,61%**	**6,74%**	**8,90%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

الجدول رقم (03) : حساب المردودية المالية للمؤسسة بطريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات(Coef) الوحدة: 1 دج

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
النتيجة الإجمالية للدورة	5 347 219	5 409 763	14 019 500	29 237 035	40 295 527
أقساط الإهتلاك الخطي	363 385	1 199 361	2 514 883	3 915 306	4 495 850
النتيجة الإجمالية قبل الإهتلاكات	5 710 604	6 609 124	16 534 383	33 152 341	44 791 377
أقساط الإهلاك المتناقص بالمعامل	**1 364 573**	**2 933 316**	**5 455 384**	**5 934 592**	**5 511 769**
النتيجة الإجمالية	4 346 031	3 675 807	11 078 999	27 217 750	39 279 607
الضريبة على الأرباح	1 303 809	1 102 742	3 323 700	8 165 325	11 783 882
النتيجة الصافية (R.net)	**3 042 222**	**2 573 065**	**7 755 299**	**19 052 425**	**27 495 725**
الأموال الخاصة (CP)	422 950 993	352 583 690	480 713 059	282 626 779	308 862 814
معدل المردودية المالية (RF)	**0,72%**	**0,73%**	**1,61%**	**6,74%**	**8,90%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

الجدول رقم (04) : حساب المردودية المالية للمؤسسة بطريقة الاهتلاك المتناقص DDB

الوحدة: 1 دج

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
النتيجة الإجمالية قبل الإهتلاكات	5 710 604	6 609 124	16 534 383	33 152 341	44 791 377
أقساط الإهلاك المتناقص DDB	**726 769**	**2 161 393**	**4 107 405**	**5 636 271**	**5 257 002**
النتيجة الإجمالية	4 983 834	4 447 731	12 426 978	27 516 070	39 534 374
الضريبة على الأرباح	1 495 150	1 334 319	3 728 094	8 254 821	11 860 312
النتيجة الصافية (R.net)	**3 488 684**	**3 113 412**	**8 698 885**	**19 261 249**	**27 674 062**
الأموال الخاصة (CP)	422 950 993	352 583 690	480 713 059	282 626 779	308 862 814
معدل المردودية المالية (RF)	**0,82%**	**0,88%**	**1,81%**	**6,82%**	**8,96%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

الجدول رقم (05): حساب المردودية المالية للمؤسسة بطريقة الاهتلاك المتناقص SYD

الوحدة: 1

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
النتيجة الإجمالية قبل الإهتلاكات	5 710 604	6 609 124	16 534 383	33 152 341	44 791 377
أقساط الإهتلاك المتناقص	**625 860**	**1 970 071**	**3 920 989**	**5 693 863**	**5 701 404**
النتيجة الإجمالية	5 084 743	4 639 053	12 613 394	27 458 478	39 089 973
الضريبة على الأرباح	1 525 423	1 391 716	3 784 018	8 237 543	11 726 992
النتيجة الصافية (R.net)	**3 559 320**	**3 247 337**	**8 829 376**	**19 220 934**	**27 362 981**
الأموال الخاصة (CP)	422 950 993	352 583 690	480 713 059	282 626 779	308 862 814
معدل المردودية المالية (RF)	**0,84%**	**0,92%**	**1,84%**	**6,80%**	**8,86%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

الجدول رقم (06) : حساب المردودية المالية للمؤسسة بطريقة الاهتلاك المتزايد(Prog)

الوحدة: 1 دج

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
النتيجة الإجمالية قبل الإهتلاكات	5 710 604	6 609 124	16 534 383	33 152 341	44 791 377
أقساط الإهتلاك المتزايد	**185 642**	**619 414**	**1 489 020**	**2 599 146**	**3 767 167**
النتيجة الإجمالية	5 524 962	5 989 710	15 045 363	30 553 195	41 024 210
الضريبة على الأرباح	1 657 488	1 796 913	4 513 609	9 165 959	12 307 263
النتيجة الصافية (R.net)	**3 867 473**	**4 192 797**	**10 531 754**	**21 387 237**	**28 716 947**
الأموال الخاصة (CP)	422 950 993	352 583 690	480 713 059	282 626 779	308 862 814
معدل المردودية المالية (RF)	**0,91%**	**1,19%**	**2,19%**	**7,57%**	**9,30%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

و لتحليل نتائج الجداول السابقة نقدم الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (01) : المردودية المالية للمؤسسة وفق مختلف طرق الاهتلاك

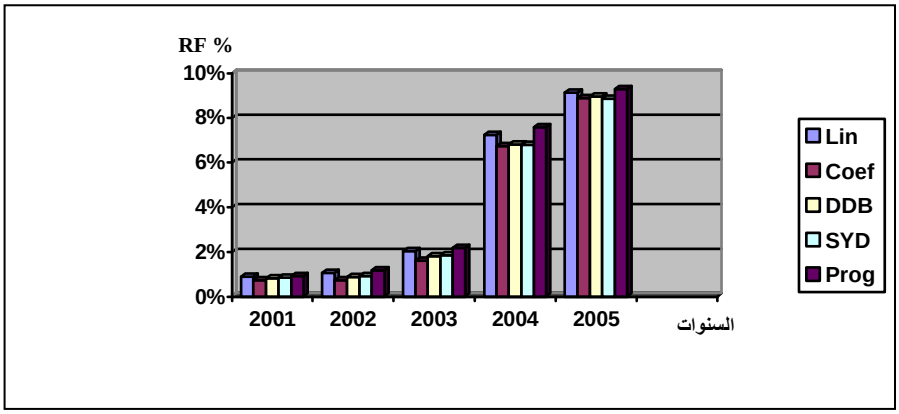

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

التعليق

من خلال الجداول السابقة ، و من خلال الشكل البياني ، يتبين بأن طريقة الاهتلاك المتزايد **(Prog)** تفضي إلى الحصول على معدل مردودية مالية أكبر من ذلك المتحصل عليه من باقي طرق الاهتلاك ، ومرد هذا هو أن أقساط الاهتلاك المحسوبة بهذه الطريقة تكون ضئيلة في السنوات الأولى (مقارنة بالطرق الأخرى) ،كما يلاحظ من جهة أخرى بأن طريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات**(Coef)** تعطي معدل مردودية مالية أقل من ذاك المحسوب بالطرق الأخرى، و يعزى هذا إلى كون أن أقساط الاهتلاك الناتجة عن تطبيق هذه الطريقة تكون كبيرة في السنوات الأولى (مقارنة بالطرق الأخرى).

و لكن هذا لا يعني بأن طريقة الاهتلاك المتزايد هي أحسن طريقة ، حيث ينبغي الإشارة إلى أن تطبيق هذه الطريقة يعود بالفائدة على الإدارة الجبائية، نظرا لارتفاع نسبة الاقتطاع الضريبي عند تحقيق المؤسسة لأرباح معتبرة خلال الدورة بسبب انخفاض قسط الاهتلاك السنوي المخصوم من الربح الخاضع للضريبة، خاصة خلال السنوات الأولى ، وبالتالي عدم استفادة المؤسسة من الاقتصاد الضريبي، و في هذه الحالة ويكأن المؤسسة تقوم بمنح إدارة الجباية قروضا بدون فائدة هي أولى بها ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإن حصول المؤسسة على معدل مردودية أقل بالطرق الأخرى مقارنة بطريقة الاهتلاك المتزايد ، لا يعني بالضرورة تضييع المؤسسة لنسبة معينة من الأرباح ، و لكن يتعلق الأمر

بتأجيل الحصول على تلك النسبة من الأرباح ، لأن مجموع أقساط الاهتلاك لاستثمار ما بمختلف الطرق يعطي نفس قيمة الحيازة عليه ، فاستعمال طريقة الاهتلاك المتناقص تسمح برفع قيمة الأقساط في السنوات الأولى (مما يؤدي إلى انخفاض نسبة المردودية المالية) وهذا ما يؤثر على أقساط السنوات الأخيرة حيث تنخفض بنفس القيمة التي ارتفعت بها في السنوات الأولى (الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المردودية المالية للمؤسسة) و العكس صحيح بالنسبة لطريقة الاهتلاك المتزايد.

و عليه فللقيام بالمفاضلة بين طرق الاهتلاك ينبغي النظر من زوايا أخرى ، و المقارنة بين المزايا التي تجنيها المؤسسة من هذه الجوانب فيما يخص تطبيق كل طريقة من طرق الاهتلاك ، وهذا ما سنراه في العنصر الموالي .

4. المفاضلة بين طرق الاهتلاك

سيتم المفاضلة بين طرق الاهتلاك على أساس العناصر التالية :

- طاقة التمويل الذاتي.
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناجمة عن تطبيق طرق الاهتلاك.
- مدى التلاؤم مع طريقة تسديد الضريبة على أرباح الشركات.

1.4. طاقة التمويل الذاتي بمختلف طرق الاهتلاك

نظرا لعدم توفر المعلومات حول الأرباح الموزعة فإننا سوف نكتفي بحساب طاقة التمويل الذاتي**(CAF)** بدلا من حساب التمويل الذاتي ، و يوضح الجدول التالي قيمة طاقة التمويل الذاتي المتحصل عليها بتطبيق طريقة الاهتلاك الثابت (التي تطبقها المؤسسة) ، طريقة الاهتلاك المتناقص (بالمعاملات ، SYD، DDB) و طريقة الاهتلاك المتزايد خلال الفترة (2001-2005) ، و كذلك معدل التغير في قدرة التمويل الذاتي بالنسبة لكل طريقة مقارنة بطريقة الاهتلاك الثابت.

الجدول رقم (07) : حساب طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة بمختلف طرق الاهتلاك

الوحدة: 1 دج

السنوات / طرق الاهتلاك		2001	2002	2003	2004	2005
الثابت	CAF	3 647 889	- 2 862 164	12 328 533	24 381 231	32 702 719
المتناقص بالمعاملات	CAF	3 948 246	- 2 341 978	13 210 683	24 987 016	33 007 494
	%التغير بالنسبة للإهتلاك الثابت	8.23%	-18.17%	7.16%	2.48%	0.93%
المتناقص DDB	CAF	3 756 905	- 2 573 555	12 806 290	24 897 520	32 931 064
	%التغير بالنسبة للإهتلاك الثابت	2.99%	-10.08%	3.88%	2.12%	0.7%
المتناقص SYD	CAF	3 726 632	- 2 630 951	12 750 365	24 914 798	33 064 385
	%التغير بالنسبة للإهتلاك الثابت	2.16%	-8.08%	3.42%	2.19%	1.11%
المتزايد	CAF	3 594 567	- 3 036 148	12 020 774	23 986 383	32 484 114
	%التغير بالنسبة للإهتلاك الثابت	-1.46%	6.08%	-2.5%	-1.62%	-0.67%

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق

يلاحظ من خلال الجدول بأن طاقة التمويل الذاتي المتحصل عليها بتطبيق طرق الاهتلاك المتناقص تفوق خلال كل السنوات طاقة التمويل الذاتي المحسوبة على أساس طرق الاهتلاك الأخرى (الثابت و المتزايد)، كما يلاحظ أيضا بأن طريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات تمكن المؤسسة من تعظيم طاقة تمويلها الذاتي مقارنة بطريقتي SYD و DDB ، و بالتالي فإن تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات يسمح للمؤسسة بتعزيز قدراتها التمويلية الداخلية، وهذا بسبب الاسترجاع السريع للأموال المستثمرة ، خاصة خلال السنوات الأولى ، هذا ما يتيح لها تعزيز قدراتها الإنتاجية من خلال الحيازة على استثمارات جديدة، تمكنها من تحسين مردوديتها بصفة عامة و مردوديتها المالية بصورة خاصة ، و منه فإن طريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات تعد ميزة من المزايا الجبائية التي يمنحها التشريع الجبائي الجزائري للمؤسسات الجزائرية .

2.4. القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناجمة عن تطبيق طرق الاهتلاك

تسعى المؤسسات إلى تدنية أو على الأقل إلى تأجيل الدفع الآني لمبلغ الضريبة على الأرباح ، وهذا بغرض توفيرها لأقصى قدر ممكن من التدفقات السائلة الجاهزة ،التي تمكنها من الحد من ضغط السيولة الذي تواجهه أثناء قيامها بنشاطها الاستغلالي، و باعتبار الاهتلاك أداة من الأدوات التي تمكن المؤسسة من توفير سيولة نقدية ، من خلال الوفورات الاقتصادية التي تستفيد منها المؤسسة

، فإن هاته الأخيرة سوف تلجأ إلى طريقة الاهتلاك التي تمكنها من توفير أقصى قدر ممكن من التدفقات النقدية .

وباعتبار طرق الاهتلاك المتناقص تسمح بتكوين أقساط اهتلاك كبيرة في السنوات الأولى ، فإن التدفقات النقدية الناجمة عن الاهتلاك المتناقص سوف تكون أعظم من طرق الاهتلاك الأخرى ، ولكن قد يثار نفس التساؤل الذي أثير فيما يتعلق بالمردودية المالية وفق طريقة الاهتلاك المتزايد ، بمعنى أن ما تحققه المؤسسة من وفورات ضريبية معتبرة خلال السنوات الأولى بطريقة الاهتلاك المتناقص سوف تنخفض في السنوات الأخيرة من عمر الاستثمار بنفس الفرق الذي ارتفعت فيه في السنوات الأولى مقارنة بطرق الاهتلاك الأخرى ، وهذا راجع إلى أن مجموع أقساط الاهتلاك لاستثمار ما بمختلف الطرق يعطي نفس قيمة الحيازة عليه ، و لكن الإجابة على هذا التساؤل تكون بإدراج **عامل الزمن** في المفاضلة بين هاته الطرق ، وهذا عن طريق استحداث الوفورات الاقتصادية التي تحققها المؤسسة من كل طريقة.

و في هذا الصدد تم حساب أقساط الاهتلاكات على أساس مدة الحياة الدفترية لحسابات معدات و أدوات (243) ، معدات النقل (244)و تجهيزات مكتب (245) التي حازت عليها المؤسسة في سنة **2001** (مع الاحتفاظ بفرضية تاريخ الحيازة المذكورة آنفا) ، وهذا بغية تحديد الوفورات الضريبية الناتجة عن كل طريقة من طرق الاهتلاك خلال كل سنة من سنوات الدراسة ، من أجل استحداثها بمعدل خصم نفترض بأنه يساوي إلى **10%** (وهذا لعدم توفر المعلومات اللازمة) للحصول على القيمة الحالية للوفورات الضريبية المتأتية من كل طريقة من طرق الاهتلاك ، و الجدول التالي يلخص القيمة الحالية للوفورات الضريبية الناجمة عن مختلف طرق الاهتلاك :

الجدول رقم (08) : القيمة الحالية الصافية للوفورات الضريبية الناجمة عن مختلف طرق الاهتلاك الوحدة: 1 دج

البيان	الثابت	المتناقص بالمعاملات	DDB المتناقص	SYD المتناقص	المتزايد
القيمة الحالية الصافية للوفورات الضريبية	819 750	944 907	891 416	896 486	701 533
نسبة التغير بالنسبة للإهتلاك الثابت	-	15.27 %	8.74 %	9.36 %	-14.42 %

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق

يتضح من الجدول بأن القيمة الحالية للوفورات الضريبية بطريقة الاهتلاك المتناقص أكبر من القيمة الحالية للوفورات الضريبية الناجمة عن تطبيق طرق الاهتلاك الأخرى ، كما يتبين بأن طريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات هي التي تمكن المؤسسة من تحقيق أكبر قيمة حالية للوفورات الضريبية و هذا بنسبة نمو تقدر بـ 15.27% مقارنة بالقيمة الحالية للوفورات الضريبية المتأتية عن تطبيق الطريقة المتبناة من قبل المؤسسة المعنية. هذا يعني بأن طريقة الاهتلاك المتناقص المتبناة من طرف التشريع الجبائي الجزائري ، تمكن المؤسسة من تحقيق أكبر قدر ممكن من التدفقات السائلة الجاهزة ، و إذا علم بأن هاته التدفقات تدرج في حساب قيمة المؤسسة (بناء على طريقة تقييم المؤسسات على أساس القيمة الحالية الصافية للتدفقات المستقبلية) ، فإن هذا يشير إلى أن تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات تساهم في الرفع من قيمة المؤسسة وهذا شيء إيجابي لها.

3.4. مدى تلاؤم طرق الاهتلاك مع طريقة تسديد الضريبة على أرباح الشركات

يتم دفع الضريبة على أرباح الشركات للدورة (ن) عن طريق ثلاث تسبيقات تحسب على أساس الضريبة على الأرباح للسنة (ن–1) ، و من هنا سوف نحاول دراسة مدى تأثير طريقة الاهتلاك على التسبيقات الكلية التي تدفعها المؤسسة في دورة معينة ، و لهذا الغرض فإننا قمنا بحساب قيمة التسبيقات الخاصة بالضريبة على الأرباح التي تدفعها المؤسسة خلال كل من السنوات 2003 ، 2004 ، 2005 ، وقد تم إهمال سنة 2001 نظرا لعدم توفر الضريبة التي يجب دفعها في سنة 2000 و في سنة 1999 ، لأن التسبيقات الثلاثة التي تدفع في السنة (ن) تحسب كما يلي :

- **التسبيق الأول**:من 15 فيفري إلى 15 مارس(يحسب على أساس الضريبة لسنة (ن–2) لأن ضريبة سنة (ن–1) لم تحدد بعد)
- **التسبيق الثاني**: من 15 ماي إلى 15 جوان (يحسب على أساس ضريبة سنة (ن–1))
- **التسبيق الثالث**:من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر(يحسب على أساس ضريبة سنة (ن–1))

ويتم في الأخير دفع رصيد التصفية (solde de liquidation) قبل 15 أفريل من السنة (ن+1) (بعد إيداع التصريح السنوي) .

و فيما يلي جدول يلخص الفرق بين قيمة التسبيقات بطريقة الاهتلاك الثابت (المتبناة من قبل المؤسسة) و قيمة التسبيقات بين كل من طريقة الاهتلاك المتناقص و الاهتلاك المتزايد، مع العلم بأن :

$A.\ Amort_{Lin}$: قيمة التسبيقات الجبائية بطريقة الاهتلاك الثابت.

$A.\ Amort_{Coef}$: قيمة التسبيقات الجبائية بطريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات.

$A.\ Amort_{DDB}$: قيمة التسبيقات الجبائية بطريقة الاهتلاك المتناقص DDB.

$A.\ Amort_{SYD}$: قيمة التسبيقات الجبائية بطريقة الاهتلاك المتناقص SYD.

$A.\ Amort_{Prog}$: قيمة التسبيقات الجبائية بطريقة الاهتلاك المتزايد.

الجدول رقم (09) : بيان الفرق بين قيمة التسبيقات الجبائية بطريقة الاهتلاك الثابت و بين قيمة التسبيقات الجبائية بطريقة الاهتلاك المتناقص و الاهتلاك المتزايد

الوحدة: 1 دج

البيـــان	$A.\ Amort_{Lin}$ - $A.\ Amort_{Coef}$		$A.\ Amort_{Lin}$ - $A.\ Amort_{DDB}$		$A.\ Amort_{Lin}$ - $A.\ Amort_{SYD}$		$A.\ Amort_{Lin}$ - $A.\ Amort_{Prog}$	
	المبلـغ	% التـغير	المبلـغ	% التـغير	المبلـغ	% التـغير	المبلـغ	% التـغير
التسـييق الأول لسـنة 2003	90 107	18,72%	32 705	6,80%	23 623	4,91%	- 15 997	-3,32%
التسـييق الثـاني لسـنة 2003	222 005	45,08%	140 461	28,52%	115 105	23,37%	- 88 394	-17,95%
التسـييق الثالـث لسـنة 2003	156 056	32,05%	86 583	17,78%	69 364	14,25%	- 52 195	-10,72%
مجمـوع التسـييقات المدفوعـة فـي سـنة 2003	**468 168**	**32,05%**	**259 749**	**17,78%**	**208 092**	**14,25%**	**- 156 586**	**-10,72%**
التسـييق الأول لسـنة 2004	156 056	32,05%	86 583	17,78%	69 364	14,25%	- 52 195	-10,72%
التسـييق الثـاني لسـنة 2004	373 234	18,33%	200 071	9,82%	183 735	9,02%	- 132 460	-6,50%
التسـييق الثالـث لسـنة 2004	264 645	20,97%	143 327	11,36%	126 550	10,03%	- 92 328	-7,32%
مجمـوع التسـييقات المدفوعـة فـي سـنة 2004	**793 935**	**20,97%**	**429 981**	**11,36%**	**379 649**	**10,03%**	**- 276 983**	**-7,32%**
التسـييق الأول لسـنة 2005	264 645	20,97%	143 327	11,36%	126 550	10,03%	- 92 328	-7,32%
التسـييق الثـاني لسـنة 2005	98 826	2,47%	166 447	4,16%	193 591	4,84%	- 144 581	-3,61%
التسـييق الثالـث لسـنة 2005	181 736	6,91%	154 887	5,89%	160 070	6,08%	- 118 454	-4,50%
مجمـوع التسـييقات المدفوعـة فـي سـنة 2005	545 207	**6,91%**	464 660	**5,89%**	480 210	**6,08%**	- 355 363	**-4,50%**

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق

يتجلى لنا من خلال الجدول بأن تطبيق المؤسسة لطريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات ، يفضي بها إلى دفع تسبيقات أقل من الطرق الأخرى ، هذا ما يمكن المؤسسة من استفادتها من تدفقات سائلة جاهزة ، الأمر الذي يعينها على تسيير خزينتها ، و مرد هذا هو أن الضريبة للسنة (ن) تدفع على أساس التسبيقات المحسوبة بناء على الضريبة المستحقة الدفع للسنة (ن–1) و باعتبار الاهتلاك المتناقص ينصب على تطبيق أقساط إهتلاكات ذات أهمية متناقصة ، فإن هذا يعني أن (بافتراض ثبات النتيجة قبل الاهتلاكات)، نتيجة السنة (ن–1) ستكون أقل من نتيجة(ن) ، وهذه الأخيرة سوف تكون أقل من نتيجة سنة (ن+1) و هكذا دواليك ، و عليه فإن الضريبة المستحقة للسنة (ن–1) سوف تكون أقل من الضريبة المستحقة للسنة (ن) ، و منه فالتسبيقات الجبائية المدفوعة في السنة (ن) سوف يتم حسابها على أساس الضريبة المستحقة للسنة (ن–1) ، و هكذا فإن المؤسسة سوف تستفيد من وفورات ضريبية هامة تسمح لها من جهة الحد من ضغط السيولة ، وبالتالي عدم اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل التي غالبا ما تكون ذات تكلفة عالية ، و تمكنها من جهة أخرى من الرفع من قيمة المؤسسة عند استحداثها.

و في نهاية المطاف يمكن استخلاص بأن طريقة **الاهتلاك المتناقص** (بالمعاملات)، التي يسمح التشريع الجبائي الجزائري بتطبيقها على استثمارات معينة و في ظل شروط محددة، تفضي إلى تأجيل الحصول على نسبة معينة من الأرباح خلال السنوات الأولى ، بسبب قيامها على منطق الأقساط المتناقصة الأهمية من دورة لأخرى ، غير أن تطبيقها على مستوى المؤسسات ذات المردودية ، ينتج عنه عدة مزايا تخدم المؤسسة وتعينها على تحسين مردوديتها المالية المستقبلية ، و تطبيق المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (ENAG) لطريقة الاهتلاك الثابت فوت عليها (مقارنة بطريقة الاهتلاك المتناقص) فرصة تعزيز طاقة تمويلها الذاتي التي تمكنها من تجديد استثماراتها بسرعة و من ثم المحافظة على قدرتها الإنتاجية و تحسينها، مما يؤدي إلى رفع مردوديتها المالية من جديد، كما حرمها من الاستفادة من تحقيق أقصى قدر ممكن من الوفورات الضريبية التي تساهم في الحد من ضغط السيولة ، كما تساهم في الزيادة من قيمة المؤسسة ، هذا علاوة على أن طريقة الاهتلاك المتناقص تتناسب و طريقة تسديد الضريبة على أرباح الشركات ، حيث تمكن المؤسسة من توفير أقصى قدر ممكن من التدفقات النقدية مقارنة بطرق الاهتلاك الأخرى.

الخاتمة العامة

تصبو المؤسسات من جهة إلى تحقيق معدل مردودية مالية مرتفع ، غير أنها – بسبب هاجس الضريبة على الأرباح–تسعى من جهة أخرى جاهدة و بشتى الوسائل إلى تدنية أو على الأقل إلى تأجيل الدفع الفوري لمبلغ الضريبة على الأرباح ، وهذا بغرض توفيرها لأقصى قدر ممكن من التدفقات السائلة الجاهزة (les flux de liquidités disponibles) ،التي تضمن لها تفادي ضغط السيولة ،كما تسمح لها بتعظيم قيمتها.

و في ظل اتسام مسيري المؤسسات بالعقلانية و الرشادة ، فإن الأمر قد يستدعى تأجيل حصول المؤسسة على نسبة معينة من الأرباح ، إذا كان ينجر عن ذلك مزايا عديدة تصب في صالح المؤسسة.

و عليه كان هذا البحث مخصصا لدراسة **الأثر الناجم عن الطرق المختلفة لحساب قسط الاهتلاك على مبلغ الضريبة المدفوع و كذا على مردوديتها المالية ، مع محاولة بيان المفاضلة بينها**.

و على ضوء دراستنا لموضوع البحث، يمكن استعراض أهم النتائج المتوصل إليها على النحو الموالي:

- تعتبر أقساط الاهتلاكات على الصعيد الجبائي، بمثابة أعباء قابلة للخصم من الربح الخاضع للضريبة على الأرباح ، و هذا بالطبع طبقا لبعض الشروط الموضوعية و الشكلية التي يجب أن تستوفيها و في إطار طرق الاهتلاك المنصوص عليها من قبل التشريع الجبائي الذي لا يمكن الجزم من عدم خلوه من بعض النقائص، المتعلقة بعدم تبنيه لبعض طرق الاهتلاك الأخرى المطبقة في بلدان أخرى، و التي يمكن أن تمثل امتيازات جبائية يمكن استغلالها من قبل المؤسسات كطريقة الاهتلاك المؤجل،طريقة الاهتلاك المتناقص وفق مجموع أرقام السنوات (SYD) و كذا طريقة مضاعف الاهتلاك الخطي (DDB).
- اتسمت المردودية المالية للمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية بالضعف خلال سنوات 2001، 2002 ، 2003 ، أما سنتي 2004 و 2005 فقد أسفرتا عن معدل مردودية مالية متوسط على العموم ، و لكن كل هذا لا يمنع من القول بأن المردودية المالية في المؤسسة في تحسن مستمر من سنة لأخرى .

تفضي طريقة **الاهتلاك المتناقص** (بالمعاملات)، التي يسمح التشريع الجبائي الجزائري بتطبيقها على استثمارات معينة و في ظل شروط محددة،إلى تأجيل الحصول على نسبة معينة من الأرباح خلال السنوات الأولى ، بسبب قيامها على منطق الأقساط المتناقصة الأهمية من دورة لأخرى ، غير أن تطبيقها على مستوى المؤسسات ذات المردودية ، ينتج عنه عدة مزايا تخدم المؤسسة وتعينها على تحسين مردوديتها المالية المستقبلية ، و تطبيق المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (ENAG) لطريقة الاهتلاك الثابت فوت عليها (مقارنة بطريقة الاهتلاك المتناقص) فرصة تعزيز طاقة تمويلها الذاتي التي تمكنها من تجديد استثماراتها بسرعة و من ثم المحافظة على قدرتها الإنتاجية و تحسينها، مما يؤدي إلى رفع مردوديتها المالية من جديد، كما حرمها من الاستفادة من تحقيق أقصى قدر ممكن من الوفورات الضريبية التي تساهم في الحد من ضغط السيولة ، كما تساهم في الزيادة من قيمة المؤسسة ، هذا علاوة على أن طريقة الاهتلاك المتناقص تتناسب و طريقة تسديد الضريبة على أرباح الشركات ، حيث تمكن المؤسسة من توفير أقصى قدر ممكن من التدفقات النقدية مقارنة بطرق الاهتلاك الأخرى.

و على هذا الأساس، فإنه ينصح بالنسبة للمؤسسة ذات المردودية ، بتطبيقها لطريقة الاهتلاك المتناقص التي يسمح التشريع الجبائي بتطبيقها، نظرا لما تدره عليها من مزايا سواء أتعلقت بالوفورات الضريبية ،أو بالطاقة التمويلية الذاتية التي تعينها على التأقلم مع التطورات التكنولوجية السريعة ،قيمة المؤسسة ، أو حتى التلاؤم مع طريقة تسديد الضريبة على أرباح الشركات بواسطة تسبيقات جبائية مؤقتة.

قائمة المراجع :

لحناوي محمد صالح. إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

1. الحناوي محمد صالح . إبراهيم سلطان، تحليل و تقييم الاورلق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
2. الحناوي محمد صالح . العبد جلال إبراهيم، الاستثمار: في الأسهم و السندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
3. الحناوي محمد صالح . نهال فريد مصطفى، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
4. الخطيب خالد. وليد عبد القادر، الأصول العلمية في المحاسبة الضريبية، دار الحامد، عمان، 1998
5. السامرائي عدنان هاشم ، الإدارة المالية (منهج تحليلي شامل)، الطبعة الثانية منقحة، الجامعة المفتوحة، ليبيا، ، 1997.
6. براهيمي ع.مرزوق ن. بشكيرع، المخطط المحاسبي الوطني – دراسة الحسابات و تطبيقاتها- ، les pages bleues، الجزائر ،2002.

7. بوتين محمد،المحاسبة العامة للمؤسسة،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999
8. حنفي عبد الغفار ،مدخل معاصر في الدارة المالية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2002
9. حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف: السياسات المصرفية –تحليل القوائم المالية– الجوانب التنظيمية –البنوك الإسلامية التجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
10. حنفي عبد الغفار، أساسيات الإدارة المالية: دراسات الجدوى– تحليل مالي– هيكل رأس المال سياسات توزيع الأرباح–، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
11. حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
12. حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
13. حنفي عبد الغفار، البورصات و المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
14. خبابة نور الدين ، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1997.
15. خيرت ضيف و عبد العال أحمد رجب ،أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية ،بيروت،بدون سنة .
16. دادي عدون ناصر ، تقنيات مراقبة التسيير ،تحليل مالي، الجزء الأول، مطبعة دار البعث،1990
17. رفعت المحجوب ، المالية العامة : النفقات العامة و الإرادات العامة، دار النهضة العربية ،بيروت ،1975
18. عبد العال طارق حماد، التقارير المالية : أسس الإعداد و العرض و التحليل وفقا لأحدث الإصدارات و التعديلات في معايير المحاسبة الدولية و الأمريكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
19. عبد العزيز سمير محمد ، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997
20. عبد العزيز سمير محمد ، التمويل و إصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة و مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1997
21. منصور أحمد البديوي، في المحاسبة الضريبية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2000
22. هندي منير إبراهيم ، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
23. هندي منير إبراهيم ، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2004.
24. هندي منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998
1. باشوندة رفيق، عوامل التحكم في المردودية المالية، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 1997.
2. بريش عبد القادر، دراسة أثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.
3. بن حمودة محبوب، تكلفة رأس المال، معدل مردودية ومقياس لاتخاذ القرار الاستثماري، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1992.
4. بن عمار عبد القادر، أثر اهتلاك الأصول الثابتة على القوائم المحاسبية ، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 1999.
5. بوعزة عبد القادر، التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2003.

6. قراش محمد ، دراسة التمويل الذاتي في المؤسسة من المنظور الجبائي، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2005.

1. القانون التجاري الجزائري المعدل و المتمم بناء على الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 9 ديسمبر سنة 1996.

2. القرار الصادر بتاريخ 23 جوان 1975 المتعلق بإجراءات تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية رقم24 الصادرة بتاريخ 23 مارس 1976.

3. المرسوم التنفيذي رقم 92- 270 المتعلق بالاستثمارات التي تخول الحق في الضريبة المخفضة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990/03/27

4. المرسوم التنفيذي رقم 90-103 المتعلق بإعادة التقييم الأولى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 14 ، 1990/03/04

5. المرسوم التنفيذي رقم 93-250 المتعلق بإعادة التقييم الثانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 69، 1993/10/27

6. المرسوم التنفيذي رقم 96-336 المتعلق بإعادة التقييم الثالثة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، 1996/10/13

1. باشوندة رفيق . داني كبير معاشو ، تحليل سلوك المؤسسة تجاه العبء الجبائي و أساليب التحريض الجبائي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة، ملتقى مابين 11-12ماي 2003

2. بن حمودة محبوب ، الجوانب الضريبية لاستعمال الاعتماد الايجاري ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة، ملتقى مابين 11-12ماي2003

3. رزيق كمال . مسدور فارس ، تقييم إصلاح النظام الجبائي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة، ملتقى مابين 11-12ماي 2003

4. زغيب مليكة ، وزن المتغير الجبائي في اختيار وسيلة التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة، ملتقى مابين 11-12ماي 2003

5. ناصر مراد ، انعكاس العولمة على السياسة الجبائية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة، ملتقى مابين 11-12ماي 2003

1.Ballada S, Coille J, Outils et mécanismes de gestion financière; 3ème édition, Maxima, Paris,1996.

2.Barki Mohamed, Comptabilité fiscale de l'entreprise, maison des livres, 2005.

3.Barreau J ; Delahaye J et Delahaye F, Gestion financière, 13ème édition, Dunod, Paris, 2004.

4.Batsch Laurent , Finance et stratégie , Economica , Paris , 1999.

5.Bertrandon Jack et Collette Christine, Gestion fiscale et finances de l'entreprise, 2ème édition, édition PUF, Paris, 1989.

6.Boughaba. Abdellah, Comptabilité générale, Berti Editions, Alger, 2001.

7.Boukhazar. Omar, et Conso. Pierre, La gestion financière adaptée au contexte Algérien, OPU, Alger, 1984.

8.Bouyacoub Farouk , L'entreprise et le financement bancaire,édition Casbah, Alger, 2000.

9.Brealey R , Myers S ; Principes de la gestion financière ;7ème édition ;Pearson education France, Paris, 2003.

10. Burlaud A; Eglemj Y et Mykitap, Dictionnaire de gestion:comptabilité ; finance; contrôle, foucher, Paris, 1999.
11. Caussergues S.D, Autofinancement–cash–flow–excédent de trésorerie d'exploitation, CLET, 1984.
12. Cobbaut R, Théorie financière,4ème édition Economica, Paris, 1997.
13. Cohen Elie, Analyse financière, Economica, Paris , 1994, .
14. Colasse B; La rentabilité de l'entreprise :analyse-prévision et contrôle; 3ème édition; Dunod,Paris ,1982.
15. Conso. Pierre et Hemici. Farouk, Gestion financière de l'entreprise, 8ème édition, Dunod, Paris, 1996.
16. Darolles. Yues, et Autres, Précis d'analyse financière, Collection Finance et Entreprise, 1990.
17. Darsa Jean , Gestion financière et business plan: les enjeux essentiels , 2ème édition, Lavoisier , Paris, 2002.
18. Depallens G, et Jobard J. P, Gestion financière de l'entreprise, Edition Sirey, Paris, 1997.
19. Deppallens G, Gestion financière de l'entreprise ,11ème édition, Dalloz, Paris, 1997.
20. Dufigour Pierre André, Introduction à la finance d'entreprise, Edition DUNOD, Paris, 1980.
21. Eglen Jean-Yves et Kennedy John , Lexique bilingue de la comptabilité et de la finance , Brodard et Taupin Groupe , Paris, 2000.
22. Fontaine .P. E., Gestion fiscale des provisions, LITEC, Paris, 1996.
23. Grandguillot (Béatrice et Frances), Analyse financière: les outils du diagnostic financière, 7ème édition, Gualino éditeur, 2003.
24. Hernard .M ; Hein.M et Aguilar.M, Dictionnaire RF comptable, 7ème édition, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, 2000.
25. Hervé Jarrige-Lemas, La Bourse, édition du Puits Fleuri, France, 2001.
26. Hutin Herve, Toute la finance d'entreprise en pratique , 2ème édition, Editions d'organisation, 2002.
27. Jobard Jean-Pierre ; Gestion financière d'entreprise, 11éme édition ; administration des entreprises ; 1997 .
28. Khafrabi Med Zine , Techniques comptables , 5ème édition , BERTI Editions,Alger, 2002.
29. Khafrabi Med Zine, Comptabilité des sociétés, 3ème édition,BERTI Editions ,Alger,2002.
30. Khaldi Khaled , Méthodes statistiques et probabilités, Casbah Editions , Alger,2001.
31. Leauin .Y., Comptabilité de l'entreprise (Tome 1), 2ème Edition ,Sirey, 1992 .
32. Lebraty jacques , Teller Robert, Diagnostic global d'entreprise : aspects comptables et financiers, Editions Liaisons,1994.
33. Loeb Jacques; Thevenot Martial ,Analyse et gestion financière, 12ème édition, nouvelles éditions Fiduciaires , Paris, 1999.
34. Lue. Bernet, R. Ollande , Principes de techniques bancaires, 20 ème édition, Dunod, Paris, 1998.
35. Maeso .R ; Philipps .A et. Raulet .C, Comptabilité générale, 8ème édition Dunod, Paris, 2001.
36. Marion Alain , Analyse financière : concepts et méthodes , 3ème édition, Dunod , Paris , 2004.
37. Melyon Gérard , Rémédios Noguera et Jean-Albert collomb , Comptabilité financière et de Gestion , Edition ESKA, 2000.
38. Morel Gervais, Fiscalité des entreprises, 12ème édition, revue banque édition, Paris, 2005.
39. Norbert Guedj, Finance d'entreprise:les règles du jeu ,3ème édition, Editions d'organisation , Paris, 2004.

40. Obert Robert , Pratique des normes IAS/IFRS, 2ème édition, DUNOD, Paris, 2004.
41. Oudenot P, Fiscalité approfondie des sociétés, 2ème édition, LITEC, Paris, 2001.
42. Palou J.M, Comptabilité approfondie et révision, publications fudiciaires, Paris, 2001.
43. Paucher P; Mesure de la performance financière de l'entreprise; OPU; Alger; 1993.
44. Peyard Josette , La bourse , 6éme édition, Vuibert Entreprise,Paris , 1998.
45. Pinardon François ; La rentabilité, une affaire de points de vue ;2ème édition ; édition l'harmattan ; Paris ;1989.
46. Raffournier B, Les normes comptables internationales (I.A.S), Economica, Paris, 1996.
47. Richard Jacques ; Analyse financière et gestion des groupes , Economica , Paris ,2000.
48. Sadou Ahmed , Comptabilité générale, BERTI Editions , Alger , 2002.
49. Serlooten Patrick, Droit fiscal des affaires, 2ème édition, Dalloz, Paris, 2001.
50. Serlooten Patrick, Fiscalité du financement des entreprises, Editions Economica ,1994.
51. Steinta et Lepsi ; Analyse économique ; 2ème édition ; édition en sas ; Paris ; 1982.
52. Stephany Eric, Gestion financière ,2ème édition , Economica, Paris, 2000.
53. Ternisien Michel ; Lire et interpréter les comptes comptables de l'entreprise; Dunod ; Paris ; 1992.
54. Teulié. Jacques, Topsacalian. Patrick, Finance, 2éméédition, Vuibert ,Paris 1999.
55. Van Greuning and Koen Mrius, international accounting standards a practical guide, the world bank edition , Washington , 2000.
56. Vernimmen Pierre, Finance d'entreprise, 5ème édition, Dalloz, Paris, 2002.
57. Vizzavona Patrice, Gestion financière –analyse financière, analyse prévisionnelle-,9ème édition, BERTI éditions , Alger, 1999.

1. HAMDI-PACHA Nadia, La pratique du leasing en Algérie. Cas du marché de leasing algérien, mémoire de magistère, Ecole supérieure de commerce, 2004.
2. SEDER Salim, Etude sur la Structure du Capital des PME Algériennes : Perspectives de la Banque, mémoire de magistère, Ecole supérieure de commerce, 2005.
1. BELARBI M & DJILLALI A , Séminaire sur les normes comptables internationales I.A.S/I.F.R.S et projet du nouveau plan comptable national - règles d'évaluation et de comptabilisation- , Institut Maghrébin des Douanes et de la Fiscalité ,Alger , juin 2005.
2. Djillali Abdelhamid, Réflexion sur le projet du nouveau référentiel comptable Algérien en rapport avec les normes IAS/IFRS, Institut Maghrébin des Douanes et de la Fiscalité, Alger, 24-27 septembre 2005.
3. Jean-Jacques Friedrich, Normalisation comptable européenne : enjeux et Perspectives, Aurassi, Alger ,26/06/2004 .
4. Conseil National de la Comptabilité, Présentation du projet de système comptable des entreprises, EL AURASSI, Alger , 7-8/12/2004 .
5. Institut Maghrébin des Douanes et de la Fiscalité, Les distorsions entre bénéfice comptable et bénéfice fiscal, Alger 2004 .
6. Raouya Abderrahmane :Directeur de la Législation Fiscale , Présentation des principales mesures de la loi de finances pour 2003, Alger , janvier 2003.
1. Code des impôts directs et taxes assimilées modifié et complété par la loi n° 2000-06 du 23/12/2000.
2. Code des impôts directs et taxes assimilées modifié et complété par la loi n° 02-11 du 24/12/2002.

1. Loi de finances pour l'année 2004.
2. Loi de finances pour l'année 2005.
3. Loi de finance pour l'année 2006.
4. Règlement (CE) No 1725/2003 de la Commission des Communautés Européennes, Journal officiel de l'Union Européenne, 13.10.2003.
1. Direction générale des impôts 2005, Guide fiscal et comptable des provisions.
2. Direction générale des impôts 2005,Guide pratique des amortissements.
3. Direction générale des impôts 2005,Guide pratique des provisions.
1. Revue IFID,Droit fiscal et droit comptable L'inévitable Harmonisation, N°24, Décembre 1999.
2. Ministère des finances / CNC, projet de nouveau système comptable algérien (projet 6B) ,juillet 2004.
3. Yaich. A, la comptabilisation de l'impôt sur les sociétés, Revue comptable et financière, N°45, 1999.
1. www.iasb.co.uk , 13/06/2006.
2. www.impot-dz.org , 06/03/2006 .
3. www.PROFISCAL.com , 13/06/2006.
Jacques Margerin , Bernard Mazas , Marc Selles, Le didacticiel de gestion budgétaire, version D1.0, EDUSOFT, Février 1995.